



جانب من المسيرة التضامنية مع النائب السابق مسلم البراك



النائب السابق محمد الخليفة تواجد خلال المسيرة التضامنية مع مسلم البراك

«حشد» نظم مسيرة احتجاجية باتجاه السجن المركزي مساء أول من أمس

الحركة الدستورية تعلن تضامنها مع البراك وكل مكونات الحراك الوطني و«السلفية» لعدم التعسف في استخدام القانون والإفراج عن المتهمين سياسياً

قائلاً: الحمد لله القائل (وإذا حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل)، والصلاة والسلام على النبي القائل «قاضيان في النار وقاض في الجنة...» وبعد، فإن الحركة السلفية وهي تتابع الأحداث الجارية لتؤكد رفضها التام لجميع أشكال الملاحقات السياسية التي طالت ومازالت تطال شباب الكويت وبعضاً من نواب الأغلبية وكل اصحاب الرأي السياسي المعارض لنهج الحكومة. وإذ تصدر الحركة السلفية هذا البيان الرافض لملاحقة الخصوم السياسيين واصحاب الرأي فإنها تشدد على ضرورة الإفراج عن المتهمين سياسياً، فالقاعدة الدستورية القانونية نصت على أن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته» وهؤلاء ليسوا بالهاربين من العدالة أو مجهولي الهوية، وتوفير جميع الضمانات العادلة لهم، وعدم التعسف في استخدام القانون تجاه نواب الأغلبية وشباب الحراك وكل اصحاب الرأي السياسي، وإيقاف نهج الملاحقات السياسية الذي سيجر البلاد لمنزلق خطير. هذا ونسال الله ان يبرم للأمة أمر رشد يعز فيه اصحاب الحق والصلاح.



جانب آخر من المشاركين في المسيرة

المحايد في الشبهة المثارة والمطروحة مؤخراً. كما ان دستور 1962 قد جعل الحفاظ على المال العام مسؤولية كل مواطن، فعلى الجميع عدم التحلف عن أداء مهامهم الشرعية والوطنية، فإنما تهلك الأوطان إذا استشرى الفساد والطغيان، حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه. من جهته، صرح امين عام الحركة السلفية بدر شبيب

النائب البراك وشباب الحراك المحتجزين، وذلك للتعبير عن رفضهم لنهج الحكومة الخاطيء المتمثل بملاحقة الناشطين والمصلحين وترك المشبوهين والمتهمين يسرحون ويمرحون بلا حساب او عقاب. وتشدد «الحركة الدستورية الإسلامية» على أن القضية المحورية تتمثل في الإصلاح السياسي ومواجهة ملفات الفساد وضرورة التحقيق

ايضاً: ان السلطة القضائية ورجال القضاء الوطنيين عليهم مسؤولية وطنية ودستورية بضرورة تصحيح مسار القضاء والنيابة، وإيقاف التصرفات التي تقحم القضاء كطرف في الخلافات والصراعات السياسية مع واجب حمل راية الإصلاح للسلطة القضائية. وتدعو الحركة المواطنين الكرام للمشاركة في كل انشطة التضامن السلمي مع

هريسه، مع ما يمثل ذلك من تجاوز للحريات العامة وحقوق الإنسان، واستغلال الحبس الاحتياطي مقولة سياسية خلاف اغراضه القانونية. وتشدد الحركة الدستورية الإسلامية على خطورة اقسام القضاء في الصراع والخلاف السياسي، واهمية النأي بمؤسسات الدولة عن استغلالها للانتقام والتصفيات السياسية. وجاء في البيان

البراك جانبها الحياد والوصواب بسبب عضوية من قدمها من القضاة وعضوية النائب العام السذي نظرها بالجلس الأعلى للقضاء، فالخصم والحكم واحد. كما انه قانوناً لا محل لحبس البراك لأن التهم الموجهة اليه تمثل رأياً سياسياً لا يرقى لجناية أو جنحة تستحق الحبس، إضافة الى كونه شخصية عامة ولا يخشى

واصل تجمع «حشد» تنظيم مسيرات مؤيدة ومتضامنة مع امينه العام النائب السابق مسلم البراك، حيث جرى تنظيم مسيرة مساء أول من أمس على الطريق المؤدي الى السجن المركزي من جهة منطقة الفردوس ومنطقة صباح الناصر. وتواجدت خلال المسيرة قسوات الامن العام والقوات الخاصة، حيث جرى التعامل مع الحدث من خلال استخدام القنابل الدخانية والصوتية لتفريق بعض المتواجدين في المسيرة ممن حاولوا الصدام مع قوات الامن وكذا منع وصولهم الى مبنى السجن المركزي. في هذا الاطار، اصدرت الحركة الدستورية الإسلامية بياناً بشأن حبس النائب السابق مسلم البراك جاء فيه: تايبت الحركة بقلق بالغ ملاحقة النائب السابق مسلم البراك بسبب تصديه لقضايا الفساد السياسي والمالي المختلفة، وتعرب الحركة عن تضامنها الكامل مع النائب البراك وكل مكونات الحراك الوطني المعارض. واذف البيان ان حبس النائب السابق مسلم البراك جاء بناء على اساس خاطيء قانونياً وسياسياً، فالشكوى المقدمة ضد



القوات الخاصة تواجدت في موقع الحدث



تفريق المسيرة من خلال خرطوم المياه



القوات الخاصة تتعامل مع الحدث



تضامن مع البراك

أكدت أن أي مظاهر للشغب والعنف والتحريض ستجابه بكل حزم

«الداخلية»: «مثيرو شغب» قطعوا طرقاً وتعدوا على ممتلكات



(صور أرفقتها «الداخلية» في بيانها)

المتمسكون بقطعوا الطرق وعرقلوا حركة السير



زجاج محل وجبات سريعة وقد تهشم خلال المسيرة



إضرار النار في إطارات مركبات على طرق رئيسية



المشاركين من صغار السن حسب بيان «الداخلية»

الطرق الرئيسية والتعدي على رجال الأمن من خلال إلقاء الحجارة عليهم بالإضافة إلى إلقاء الحجارة على مخفر شرطة صباح الناصر حيث تم القبض على ثلاثة عشر متهما منهم خمسة أشخاص في منطقة الرقة وثمانية آخرون في منطقة صباح الناصر. والوزارة تناشد الجميع الإنصات لصوت العقل كما تدعو أولياء أمور الأطفال والأحداث والشباب من صغار السن إلى تحمل مسؤولياتهم

كما أن عمليات الكسر والفر والدفع بصغار السن من الأحداث والشباب المغرر بهم وتحريضهم للاحتكاك برجال وأجهزة الأمن وارتكاب أفعال مجرمة قانوناً، أمر يندد بالعواقب الوخيمة لهؤلاء الأبناء والأحداث. وعلى الرغم من المحاولات المتواصلة من رجال الأمن لاحت هؤلاء المتجمهرين على التحلي عن هذه الممارسات غير المسؤولة وغير القانونية، فإنهم وصلوا التجمهر وتعمدوا قطع

والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة وتعطيل المصالح، وقد أسفرت هذه الأحداث غير القانونية عن زعزعة الأمن في المنطقة السكنية وإثارة الفزع ومظاهر العنف بين المواطنين وتسكير الدائري السادس وعدة طرق أخرى وتكسیر أحد المطاعم وعرقلة حركة السير وتعريض حياة الآخرين للخطر حيث تم إشعال حاويات القمامة وإطارات السيارات مما أدى إلى عدة حرائق تمت السيطرة عليها.

عبدالله فنيص أعلنت وزارة الداخلية أن مجموعة من المتجمهرين ومثيري الشغب قاموا مساء الخميس بتنظيم مسيرة غير قانونية، مخالفين بذلك القوانين التي تحظر مثل هذه المسيرات، حيث طافت المنطقة ضاحية صباح الناصر ومنطقة الرقة. وتعهد المتجمهرون إثارة الشغب وقطع الطريق وتعطيل حركة السير

عبدالله فنيص أعلنت وزارة الداخلية أن مجموعة من المتجمهرين ومثيري الشغب قاموا مساء الخميس بتنظيم مسيرة غير قانونية، مخالفين بذلك القوانين التي تحظر مثل هذه المسيرات، حيث طافت المنطقة ضاحية صباح الناصر ومنطقة الرقة. وتعهد المتجمهرون إثارة الشغب وقطع الطريق وتعطيل حركة السير